أرقام ومؤشرات مقلقة حول اقتصاد لبنان

معهد باسل فليحان المالي والإقتصادي | كانون الثاني 2018

معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
Institut des Finances Basil Fuleihan

عن التقرير

يعرُض هذا التقرير مؤشّرات اقتصادية واجتماعية حول لبنان، تمّ جمعُها من عددٍ من التقارير الصادرة في السنوات الأخيرة عن مؤسّسات محليّة وإقليميّة ودوليّة درجت على توثيق أوضاع لبنان ومقارنة تقدّمها أو تراجعها بالنسبة لبلدان المنطقة والعالم.

الهدف منه إلقاء الضوء على مكامن الضعف والهشاشة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، والفرص التي يُمكن للبنان الاستفادة منها في حال تمّت بلورة سياسات عامة فعّالة تساعده على الخروج من دائرة الخطر وتضعه على سكّة التنافسية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

هو مركز تميُّز يعمل على تطوير القدرات الوطنية في إدارة المال العام وتحديث الدولة من خلال مهام ثلاث: أولاً تدريب العاملين في الدولة لاسيما شبكة المسؤولين الماليّين، ثانياً إعداد التقارير والأبحاث المتخصّصة وتسهيل وصول المواطنين إلى المعلومات، وثالثاً بناء الشراكات وتعزيز التعاون مع المؤسسات العربية والإقليمية والدولية لتبادل الخبرات والتجارب الجيّدة.

إضافة إلى دوره الوطني، يلعب المعهد دوراً إقليمياً كونه مركز الأمانة العامة لشبكة معاهد التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GIFT-MENA Forum for Training Institutes Governance).

المعهد مؤسسة عامة مستقلّة تعمل تحت وصاية وزير الماليّة.

قائمة المحتويات

قائمة الأشكال.....3

قائمة الجداول.....3

السياق العام.....4

I. إلى أي مدى تسمح البُنية الاقتصادية الحالية بالخروج السريع من الأزمة؟ 6

II. هل المناخ الاقتصادي مُشجّع للأعمال؟ 8

III. إلى أي مدى تتوفّر الحماية الاجتماعية؟ 11

IV. إلى أي مدى الفقر والتفاوتات الكبرى هي مصدر قلق؟..... 15

V. هل ما زال رأس المال البشري ميزة تفاضلية للبنان؟ 18

VI. هل البيئة حقاً في خطر؟..... 21

VII. أي آثار طويلة الأمد لأزمة النزوح على التنمية في لبنان؟..... 24

VIII. هل الخروج من الأزمة ممكن في ظلّ غياب دولة قادرة؟ 28

قائمة المراجع 34

قائمة الأشكال

الشكل الرقم 1: مرتبة لبنان على صعيد سهولة القيام بالأعمال للعام 2017 11
الشكل الرقم 2: توزّع القوى العاملة بحسب الوضعية في العمل 14
الشكل الرقم 3: تطوّر معدل النشاط الاقتصادي في لبنان للذكور والإناث بين عامي 1970 و2014..... 14
الشكل الرقم 4: توزيع نسبة الفقراء بحسب المناطق..... 17
الشكل الرقم 5: الفقر في لبنان بحسب السكان والجندر 18
الشكل الرقم 6: نسب الرسوب في التعليم الابتدائي لدى الذكور في لبنان مقارنة مع البلدان العربية والعالم 20
الشكل الرقم 7: نسب الرسوب في التعليم الابتدائي لدى الإناث في لبنان مقارنة مع البلدان العربية والعالم..... 21
الشكل الرقم 8: مؤشّر الأداء البيئي للبنان للعام 2016 23
الشكل الرقم 9: توزيع المقيمين في لبنان 27
الشكل الرقم 10: الحاجة إلى تمويل خارجي لمواجهة أزمة النزوح..... 28
الشكل الرقم 11: تدهور فعاليّة الأداء الحكومي في لبنان..... 31
الشكل الرقم 12: المعوقات الأساسية لمناخ الأعمال في لبنان 32

قائمة الجداول

الجدول الرقم 1: توقّع تطوّر العجز في ميزان المدفوعات بين سنتي 2013 و 2021..... 8
الجدول الرقم 2: أهمية النقل بالنسبة لتنافسية الاقتصاد 10
الجدول الرقم 3: حضور لبنان الدولي 32

السياق العام

بالرغم من كون لبنان من بين الدول المُصنّفة ذات الدخل المتوسط إلى المُرتفع، إلا أنه يرزح تحت ثقل تحديات بُنيوية تكبح تطوّره الاقتصادي، كانت قد فاقمتها تداعيات أزمة النزوح السوري. إذ يعاني لبنان من نسبة استدانة مُرتفعة وصلت إلى حد 146 في المئة من الناتج المحلي القائم في نهاية عام 2016 تُحدّ من قدرة الدولة على القيام باستثمارات وسياسات عامة للنهوض بالاقتصاد، بالإضافة إلى العجزين التوأمين twin deficits، أي عجز الموازنة مقرون بعجز الميزان الجاري، ما ينعكس سلباً على التوقعات الاقتصادية.

وتُشير مُعظم التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية إلى عوامل أساسية تُعيق انتظام عمل الدولة كلاعب أساسي عليه مسؤولية تأمين بيئة مؤاتية لتطوير الأعمال. أبرز هذه المعوقات هي: (1) توقّف إقرار الموازنات العامة بين سنتي 2006 و2016، (2) اعتماد النشاط الاقتصادي على قطاعي العقارات والسياحة – الشديدي التأثّر بالأزمات السياسية والأمنية[21]، (3) استمرار التراجع في تنافسية بيئة الأعمال وفي الأداء بفعل البيروقراطية وترهّل البنى التحتية وغياب المُحفّزات التي تسمح بتوسيع حجم السوق وزيادة المنافسة واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

بدءًا من العام 2011، يُسجَّل تدهور ملحوظ في الوضع الاقتصادي والتنموي، متأثراً بشكل كبير بتبعات أزمة النزوح من سوريا، مع انخفاض معدّلات النمو للناتج المحلي القائم إلى مستويات تراوحت بين 1 و 2 في المئة في نهاية سنة 2016، في حين كان النمو قد سجّل معدّلاً يقارب الـ 5 في المئة قبل اندلاع الحرب في سوريا **(1996-2010)**[3]**. يرزَح الاقتصاد الوطني حالياً تحت ضغط الطلب المُتزايد على الخدمات العامة وتزايد حاجات النازحين السوريين في ظلّ تراجع وتيرة المساعدات الدولية. فبحسب التقرير الأخير للبنك الدولي، قُدِّرت التكاليف المباشرة على المالية العامة بما يعادل 1.1 مليار دولار**

---

[1] تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي:
World Economic Forum. *The Global Competitiveness Report 2015–2016*. Report. Geneva: World Economic Forum, 2015. Xiii. Accessed November 10, 2017. http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2015-2016/

[2] شكّل القطاع العقاري بين 50 و 70 في المئة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت منذ عام 1997، و17.9 في المئة من الناتج المحلي كمعدّل وسطي بين عامي 2004 و2011، وهو يستخدم فقط 7.8 في المئة من القوى العاملة اللبنانية كمعدل وسطي بين عامي 2004 و2009

[3] تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي:
International Monetary Fund. *Lebanon - Selected Issues (IMF Country Report No. 17/20)*. Report. 7. January 2017. Accessed November 8, 2017. http://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2017/eng/assets/cr1720.pdf.

أميركي من الإيرادات المفقودة، و1.5 مليار دولار أميركي زيادة في النفقات[4]، إضافةً إلى الأعباء غير المباشرة المُقدّرة بـ 2.5 مليار دولار من الإنفاق الإضافي لوقف تدهور الخدمات العامة والعودة بنوعيتها إلى مستويات ما قبل الأزمة، هذا ناهيك عن الخسائر المباشرة المرتبطة بالتدهور البيئي. يُلاحظ أيضاً ارتفاع معدّلات الفَقر بين اللبنانيين بوتيرة مُقلقة، إذ يُقدّر البنك الدولي أنّ عددًا إضافيّاً من اللبنانيّين يبلغ 170 ألفاً باتوا يُصنَّفون من ضمن الفقراء كنتيجة مباشرة للأزمة السورية بين 2011 و 2013[5]، فضلاً عن تكبُّد الاقتصاد خسائر بَلغت 13.1 مليار دولار منذ عام 2012، منها 5.6 مليار دولار (11 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2015 وحدَه[6].

جميع هذه المعطيات، وما تدلّ عليه من آثار مباشرة وطويلة الأمد على مفاصل حياة اللبنانيين وقدرتِهم على الصمود اقتصادياً واجتماعياً، تدقّ ناقوس الخطر وتُحتّم قراءة واعية لمكامن الضعف في البنية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية الحالية، ولتبعاتها الاجتماعية والأمنية على الاستقرار وتأثيراتها الطويلة الأمد على مرحلة ما بعد الأزمة.

---

[4] Idem

[5] تقرير صادر عن البنك الدولي:

The World Bank. *Lebanon - Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict (Report No. 81098-LB)*. Report. 3. September 20, 2013. Accessed November 8, 2017. http://documents.worldbank.org/curated/en/925271468089385165/pdf/810980LB0box379831B00P14754500PUBLIC0.pdf.

[6] تقرير صادر عن البنك الدولي:

The World Bank. *Lebanon - Country Partnership Framework for FY17-FY22*. Report. Washington, DC: The World Bank, 2016. 2016. Accessed November 13, 2017. http://documents.worldbank.org/curated/en/111451467996685776/Lebanon-Country-partnership-framework-for-FY17-FY22.

إلى أي مدى تسمح البُنية الاقتصادية الحالية بالخروج السريع من الأزمة؟

تُشيد العديد من التحاليل بقدرة الاقتصاد اللبناني على استيعاب الأزمات وتخطّي أثرها، في حين تدلّ المؤشرات على خطورة الوضع. والحقيقة أن لبنان يتخبّط في أزمات غير مسبوقة تتلازم مع تحوّلات عميقة غير قابلة للعودة إلى الوراء، تؤثّر على المجتمع اللبناني، وتغيّر في توازناته الماليّة والاقتصاديّة والديموغرافيّة الهشّة أساساً، كما وفي علاقته مع دُول الجوار في حوض المتوسّط والعُمق العربي.

أبرز المؤشرات:

- **يرزَح الاقتصاد تحت وطأة الركود** مسجّلاً للعام الثالث على التوالي مستويات من النمو هي الأدنى منذُ عقد (2 في المئة في عام 2014، 1 في المئة في عامي 2015 و2016)[7].
- **ينعكس هذا التباطؤ الاقتصادي سلباً على القدرة الاستهلاكية للأسر** التي تسجّل تراجعاً بين عامي 2013 و 2015 لتنخفض من 69 في المئة من الناتج المحلي القائم إلى 66 في المئة[8].
- **ينعكس أيضاً على الاستثمارات العامة التي شهدت تراجعاً** من 2 في المئة إلى 1.8 للفترة عينها[9] ممّا أثّر سلباً على تنافسية الاقتصاد ككلّ، إذ احتلّ لبنان المرتبة 136 من بين 138 دولة لمؤشّر التنافسيّة على مستوى المناخ الماكرو- اقتصادي[10].

---

[7]: قائمة بيانات البنك الدولي:
GDP growth, (annual %). Accessed November 13, 2017. https://data.worldbank.org/indicator.

[8]: قائمة بيانات البنك الدولي:
Household consumption, (annual % of GDP). Accessed November 13, 2017. https://data.worldbank.org/indicator

[9]: قائمة بيانات البنك الدولي:
Net investment in nonfinancial assets, (% of GDP). Accessed November 13, 2017. https://data.worldbank.org/indicator

[10]: تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي:
World Economic Forum. *The Global Competitiveness Report: 2016–2017*. Geneva: World Economic Forum, 2016. Accessed November 8, 2017. https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2016-2017-1.

- **هذا ما يُفسّر تزايد الضغط على اللّيرة في ظلّ تراجع تحويلات المغتربين وتفاقم عجز الميزان التجاري** (14 مليار دولار عام 2016)[11] وارتفاع الدين العام إلى مستويات مُقلقة (146 في المئة من الناتج المحلي في عام 2016)[12]. ويُنذر استمرار هذا الوضع بمخاطر متجدّدة قد تدفع مصرف لبنان لإعادة العمل بالهندسة المالية كما جرى في سنتي 2016 و2017 دون أفق إيجابي هذه المرّة.

- بالرغم من انخفاض نسبة الدين إلى الناتج المحلي من 185 في المئة في العام 2006 إلى 133.5 في المئة في العام 2012، عادت **نسبة الدين إلى الارتفاع لتصل إلى 146 في المئة** مع نهاية عام 2016[13]، علماً أن هذه النسب تُعتبر من بين الأعلى في العالم. في الإطار عينه، تُخصّص الحكومة ما يقارب 45 في المئة من إيراداتها لخدمة الدين. ومن المُتوقّع ارتفاع هذه النسبة في حال انخفاض تصنيف لبنان.

- تُشير التوقّعات أيضاً إلى إمكانية **ارتفاع حاجة القطاع العام للتمويل** من نحو 30 في المئة من الناتج المحلي القائم لتصل ذروتها إلى **40 في المئة من الناتج المحلي القائم** في سنة 2018، وذلك بسبب ارتفاع الضغوطات على المالية العامة لتلبية خدمات إضافية في قطاعات التربية، والنقل، والصحة، والخدمات الاجتماعية[14].

---

[11]: تقرير صادر صندوق النقد الدولي:

International Monetary Fund, Lebanon Staff Report for the 2011 Article IV Consultation, 10 January 2012, http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/Rep-Pub/RI-MLI/Reports%20Issued%20by%20Multilateral%20Institutions/English/2011%20Article%20IV-%20Lebanon-%20Staff%20Report.pdf

[12]: تقرير صادر عن وزارة المالية اللبنانية:

Lebanese Ministry of Finance. *Debt and Debt Markets*. Report. Issue no.41. Quarter II, 2017. Beirut: Lebanese Ministry of Finance, 2017. 2. 2017. Accessed November 15, 2017. http://finance.gov.lb/en-us/Finance/PublicDebt/DebtReports/Documents/Debt%20and%20Debt%20Market%20Reports%20QII%202017.pdf.

[13]: تقرير مرصد المالية العامة الصادر عن وزارة المالية اللّبنانية 2016:

Public Finance Monitor. Report. December 2016. Accessed November 8, 2017. http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/Rep-Pub/DRI-MOF/PFR/Public%20Finance%20Monitor/Monthly%20PFM%20-%20December%202016%20-%20Final%20Version.pdf.

[14]: تقرير صادر عن البنك الدولي:

The World Bank. *Lebanon - Country Partnership Framework for FY17-FY22*. Report. Washington, DC: The World Bank, 2016. 2016. Accessed November 13, 2017.

- تُحذّر التقارير الاقتصادية من أنّ **التوجّه المنصوص عليه في اقتراح موازنة العام 2018 والقاضي بزيادة نسبة الضرائب** لتمويل نفقات تشغيلية إضافية **سوف يؤدّي حتماً إلى زيادة الانكماش في النشاط الاقتصادي**، وبالتالي قد يؤدّي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية بعكس ما هو متوقّع، ما يعني تفاقم الأزمة بدلاً من الخروج منها.

الجدول الرقم 1: توقّع تطوّر العجز في ميزان المدفوعات بين سنتي 2013 و 2021

	2013	2014	2015 Proj.	2016 Proj.	2017 Proj.	2018 Proj.	2019 Proj.	2020 Proj.	2021 Proj.
				(in millions of US Dollars)					
Overall balance	1,734	3,431	-560	4,177	-1,454	-2,080	-2,462	-2,589	-3,369

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، 2017.

هل المناخ الاقتصادي مُشجّع للأعمال؟

بيئة الاقتصاد اللّبناني غير مُشجّعة حالياً لجذب الاستثمارات وتُسجّل مستويات متدنيّة في الترتيب العالمي بالنسبة لسهولة القيام بالأعمال (المرتبة 126 من أصل 190)[15]، ولتنافسية الاقتصاد (المرتبة 101 من أصل 140)[16]. وما يزيد الأمر سوءاً هو عدم قدرة الدولة على القيام باستثمارات عامة[17] بسبب العجز المزدوج للموازنة ولميزان المدفوعات، وتأخّرها عن تحديث القوانين والإجراءات التي تُحسّن مناخ الاستثمار. هذه العوامل مجتمعة لم تؤدّ فقط إلى ركود اقتصادي حادّ، بل انعكست سلباً

http://documents.worldbank.org/curated/en/111451467996685776/Lebanon-Country-partnership-framework-for-FY17-FY22.

[15] تقرير سهولة القيام بالأعمال الصادر عن البنك الدولي:
The World Bank. *Doing Business 2017*. Report. Washington, DC: The World Bank, 2017. 219. 2017. Accessed November 10, 2017. http://www.doingbusiness.org/~/media/WBG/DoingBusiness/Documents/Annual-Reports/English/DB17-Report.pdf

[16] تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي:
World Economic Forum. *The Global Competitiveness Report: 2016–2017*. Geneva: World Economic Forum, 2016. Accessed November 8, 2017. https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2016-2017-1.

[17] بسب استحواذ ثلاث كتل على إجمالي النفقات (35 في المئة رواتب وأجور، 32 في المئة خدمة الدين، 8 في المئة تحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، والكتلتان الأولى والثانية مرشّحتان للارتفاع في ظلّ تفاقم الدين وتوجّه الدولة إلى إقرار سلسلة الرتب والرواتب.

على القطاعات المُنتجة، إذ هبط حجم الأعمـال بقيمة 1.8 مليار دولار وأُقفلَت 388 مؤسسـة بين عامي 2011 و2015[18]، مسبّبةً بارتفاع نسب البطالة وارتفاع عدد الأُسر التي تعيش تحت خطّ الفقر.

أبرز المؤشرات

- **بُنية تحتيّة ضعيفة،** إذ يُسجّل لبنان ومنذ عام 2010 تأخّراً مُزمناً على صعيد جودة البنية التحتية ما يؤثّر سلباً على مَناخ الأعمال وقدرة الاقتصاد على جذب الاستثمار. للعام السادس على التوالي، يُحافظ لبنان على ترتيبه في أسفل القائمة محتلاً مرتبة متأخّرة، وهي الـ 131 من أصل 138 دولة[19].

- **عدم توفّر الطاقة وضعف قطاع الاتصالات،** إذ تبيّن المؤشرات تأخّر لبنان على صعيد تأمين الطاقة الكهربائية، ويتضّح أنه من بين الدول الخمس الأخيرة في مؤشّر توفّر الطاقة، محتلاً المرتبة 135 من أصل 138 دولة، كما تُبيّن الأرقام انعدام الاستثمار في قطاع الاتصالات منذ العام 2003 بحسب مصادر البنك الدولي[20].

- يُسجّل لبنان أيضاً **مرتبةً متأخّرةً على الصعيد التكنولوجي** 123 من أصل 138 دولة، **وخصوصاً فيما يتعلّق باستثمار الدولة في التكنولوجيات المتطوّرة** حيث سجّل مرتبة 101 من أصل 138 دولة[21].

- هذه العوامل دليل على محدودية البنية الاقتصادية وعدم قابليتها للتأقلم والتطوّر لمحاكاة العصر[22].

---

[18] مؤشرات جمعية الصناعيين:

"Association of Lebanese Industrials Indicators." Association of Lebanese Industrials. Accessed November 10, 2017. http://www.ali.org.lb/ar/news/ali-mwshrt.

[19] تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي:

World Economic Forum. *The Global Competitiveness Report: 2016–2017*. Geneva: World Economic Forum, 2016. Accessed November 8, 2017. https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2016-2017-1.

[20] Idem

[21] تقرير جهوزية الشبكة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي:

"Network Readiness Index." World Economic Forum. Accessed November 14, 2017. http://reports.weforum.org/global-information-technology-report-2015/network-readiness-index/.

[22] تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي:

- تُظهر المؤشرات أيضاً **ضعف القدرة على الابتكار**، إذ يبقى لبنان في أسفل القائمة مُسجلاً المرتبة 122 من أصل 138 دولة[23]، علماً أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تشكل 90 في المئة من الاقتصاد اللبناني، قادرة وبسهولة على التكيّف مع الطلب الجديد وبالتالي الابتكار إذا توفّرت لها البيئة الملاءمة.

الجدول الرقم 2: أهمية النقل بالنسبة لتنافسية الاقتصاد

النقل سلعة وسيطة تؤثر "إيجاباً وسلباً على التنافسية". مشروع النقل المشترك الذي انطلق بعد الحرب في أواخر التسعينيات تدهور تماماً نتيجة تراكم المشاريع والمخططات التي تجاهلت بالمطلق النقل السلس (المشاة، الدراجات الهوائية)، وحيّز الأرصفة، والمساحات العامة لمصلحة توسيع الطرقات، فأدّت إلى زحمة سير وتضخم في الإنفاق وانخفاض في فعالية شبكات الطرقات. وبغياب الاستثمار الفعلي منذ العام 2004 بمعدّل سنوي لا يتجاوز 3.000.000 دولار أميركي[24]، أصبح **لبنان يسجّل مرتبة متأخرّة على صعيد المواصلات** (المرتبة 103 من أصل 138 دولة)[25]، **ونوعية الطرقات** (المرتبة 124 من أصل 138 دولة)[26].

World Economic Forum. *The Global Competitiveness Report: 2016–2017*. Geneva: World Economic Forum, 2016. Accessed November 8, 2017. https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2016-2017-1.

[23] Idem

[24] قائمة بيانات البنك الدولي:

Investment In Transport with Private Participation (current US$). Accessed November 13, 2017. https://data.worldbank.org/indicator.

[25] تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي:

World Economic Forum. *The Global Competitiveness Report: 2016–2017*. Geneva: World Economic Forum, 2016. Accessed November 8, 2017. https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2016-2017-1.

[26] Idem

الشكل الرقم 1: مرتبة لبنان على صعيد سهولة القيام بالأعمال للعام 2017

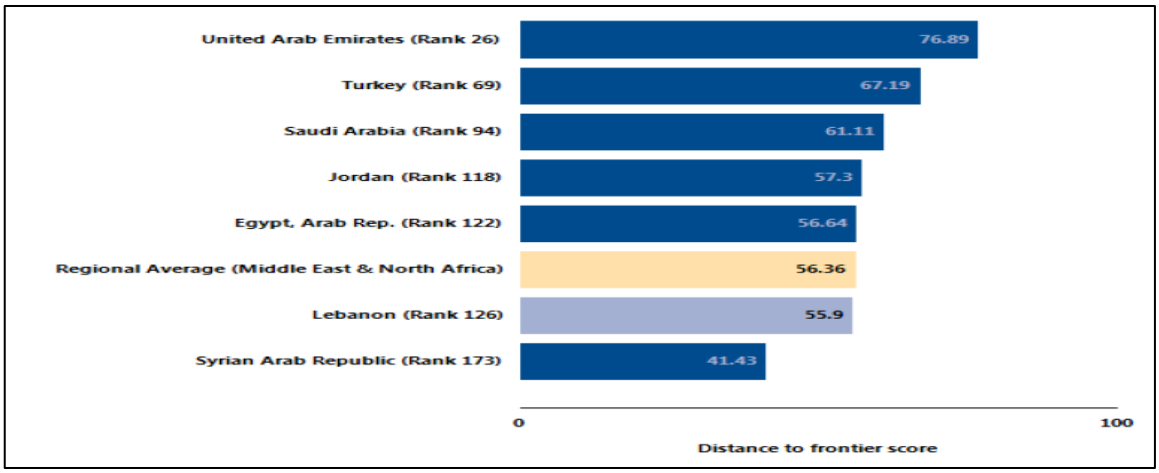

المصدر: تقرير البنك الدولي لسهولة القيام بالأعمال، 2017.

إلى أي مدى تتوفّر الحماية الاجتماعية؟

نُصف القوى العاملة اللبنانيّة غير نظامية[27] (19 في المئة منهم أجراء، 32 في المئة يعملون لحسابهم و11 في المئة متعطّلون عن العمل) ويفتقدون لحماية اجتماعية ذات طابع نظامي[28]، علماً أن معظم فرص العمل هي في قطاعي التجارة (61 في المئة) والخدمات (30 في المئة) الشديدي التأثّر بالأزمات؛ وأنّ 92 في المئة من المؤسسات الصغيرة يعمل فيها أقل من 5 عمّال. منظومة الحماية الاجتماعية إذاً هشّة لأن الشرائح التي تستفيد منها ليست بالضرورة الشرائح الأكثر فقراً أو عرضةً للخطر الاجتماعي.

[27] تقرير وضع العمالة في لبنان 2015 الصادر عن منظمّة العمل الدولية:
Ajluni, Salem, and Mary Kawar. *Towards Decent Work in Lebanon: Issues and Challenges in Light of the Syrian Refugee Crisis*. Report. International Labour Organization, 2015.. Accessed November 12, 2017. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_374826.pdf

[28] "مؤشرات مقلقة: نظام التقاعد في لبنان"، مجلة السادسة العدد الرابع، المتوفّر على:
http://www.institutdesfinances.gov.lb/english/article.aspx?pageid=6464

أبرز المؤشرات

- **البطالة بنيويّة،** إذ تُظهر المؤشرات أنه حتى خلال أفضل فترات النمو الاقتصادي التي شهدها لبنان بين سنتي 1997 و2009 حين بلغ متوسّط معدلات النمو 4.4 في المئة سنوياً، لم ترتفع نسبة العمالة إلا بمعدّل 1.1 في المئة[29].

- **نسب بطالة مُرتفعة بشكل مزمن تُقدّر بـ 20 في المئة،** وكانت قد قُدّرت بنحو 11 في المئة ما قبل أزمة النزوح السوري. وتُشير التقديرات إلى ارتفاع معدّل البطالة إلى 20 في المئة بحلول نهاية عام 2014، ليصل إلى 45٪ بالنسبة لفئة الشباب الأكثر تعليماً[30].

- **سوق عمل محدودة،** إذ يدخل سوق العمل سنوياً 23,000 طالب عمل جديد. ومن أجل استيعاب هذا الكمّ من الوافدين الجُدد، يحتاج الاقتصاد إلى استحداث أكثر من ستة أضعاف عدد الوظائف التي يستحدثها حالياً وهي لا تتعدّ 3,400 وظيفة في السنة (معدّل وسطي بين عامي 2004 و 2007)[31].

- يزيد تدفّق **اليد العاملة السورية** الوضعَ سوءاً، بحيث يُقدّر أنها **ساهمت بزيادة القوى العاملة بنحو 35 في المئة**. هذه العوامل مُجتمعةً تدفع بالشباب اللبناني من ذوي المهارات للهجرة[32] وتُسبّب ضغطاً على التوظيف في المرافق العامة المُتضخّمة أصلاً.

---

[29] تقرير صادر عن البنك الدولي:
Eric, Le Borgne, and Thomas James Jacobs. *Lebanon – Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity: Systematic Country Diagnostic. Report*. World Bank, 2016. Accessed November 12, 2017. http://documents.worldbank.org/curated/en/951911467995104328/Lebanon-Promoting-poverty-reduction-and-shared-prosperity-systematic-country-diagnostic

[30] تقرير صادر عن البنك الدولي:
The World Bank. *Lebanon - Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict (Report No. 81098-LB)*. Report. 3. September 20, 2013. Accessed November 8, 2017. http://documents.worldbank.org/curated/en/925271468089385165/pdf/810980LB0box379831B00P14754500PUBLIC0.pdf

[31] تقرير صادر عن البنك الدولي:
The World Bank. *Lebanon - Country Partnership Framework for FY17-FY22*. Report. Washington, DC: The World Bank, 2016. 2016. Accessed November 13, 2017. http://documents.worldbank.org/curated/en/111451467996685776/Lebanon-Country-partnership-framework-for-FY17-FY22.

[32] Idem

- **تراجع متوسّط العمّال ذوي المهارات في الشركات** من 19.3 عاملاً في كل شركة عام 2009 إلى 9.5 عمال عام 2013[33].

- **تغطية اجتماعية محدودة:** نصف المواطنين فقط مشمولون بتغطية اجتماعية نظامية. حوالي 47.8 في المئة منهم يحصلون على خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وحوالي 30.8 في المئة منتسبون لنظام التقاعد في القطاع العام، و16.3 في المئة في القطاع الخاص، في حين 5.1 في المئة منهم يعتمدون أنظمة مختلفة[34].

- **أنظمة متباينة تُعاني مشاكل شمولية وعدالة وكلفة،** إذ يتزايد الضغط بنتيجة ذلك على وزارة الصحة العامة التي تُغطّي الفارق. ويُقدّر إنفاق اللبنانيين من جيبهم الخاص على الخدمات الصحية (ما يسمّى بالـ Out-of-Pocket) بـ 36 في المئة من إجمالي النفقات على الخدمات الصحية وهي نسبة مُرتفعة جدّاً مقارنةً بمعدّلات العالم التي لا تتخطّى 19 في المئة[35].

- **نظام تقاعد لا يشمل سوى 20 في المئة من القوى العاملة هم موظفو ملاكات الدولة**. وبالرغم من هذا الواقع **هو نظام غير مُستدام،** إذ تُظهر المؤشرات أنه يُسجّل نسب مردود مرتفعة جدّاً (12 في المئة) مقارنةً بالمعدّل الذي يؤمن الاستدامة المالية (3 في المئة) للنظام[36].

- أخيراً، من أكثر الأمور مدعاةً للقلق هو **تدني نسبة المعرفة بشؤون التقاعد والتخطيط للشيخوخة**[37] حيث أن 41 في المئة من اللبنانيين لا يُميّزون الفرق بين تعويض نهاية الخدمة والمعاش التقاعدي[38].

---

[33] قائمة بيانات البنك الدولي: http://data.worldbank.org/indicator

[34] تقرير صادر عن البنك الدولي:
The World Bank. *Lebanon Economic Monitor: The Great Capture*. Report. Washington, DC: The World Bank, 2015. 32. 2015. Accessed November 13, 2017. http://documents.worldbank.org/curated/en/397721468185952923/pdf/101022-WP-PUBLIC-disclosed-11-18-4am-DC-time-11am-Beirut-Box393257B-The-World-Bank-LEM-Fall-2015.pdf.

[35] Idem

[36] "مؤشرات مقلقة: نظام التقاعد في لبنان"، مجلة السادسة العدد الرابع، صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ومتوفّر على: http://www.institutdesfinances.gov.lb/english/article.aspx?pageid=6464

[37] Idem

[38] "اللبنانيون والمال"، تقرير، صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ومتوفّر على: http://www.institutdesfinances.gov.lb/english/publication.aspx?pageid=3530

الشكل الرقم 2: توزّع القوى العاملة بحسب الوضعية في العمل

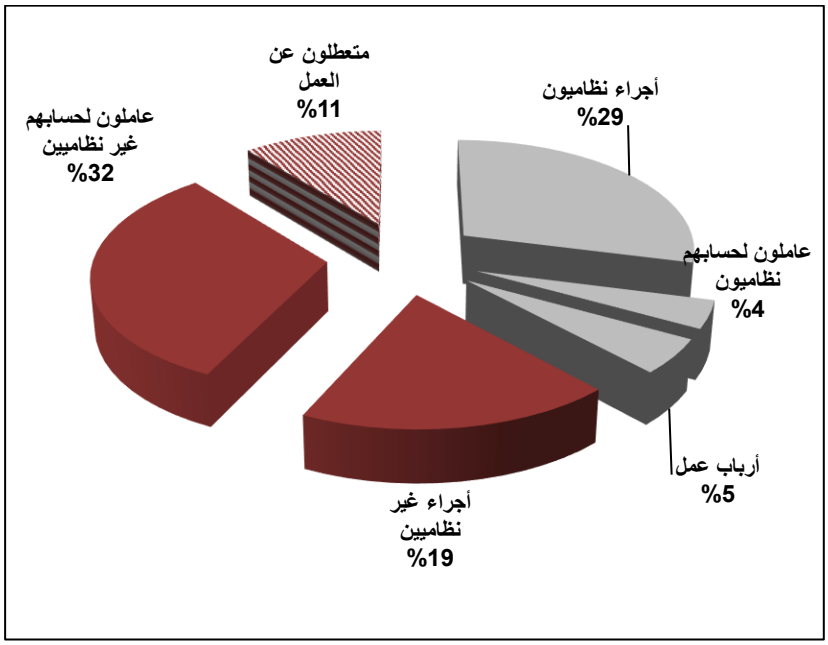

المصدر: مسح الأجراء وأرباب العمل في لبنان - البنك الدولي، 2010.

الشكل الرقم 3: تطوّر معدل النشاط الاقتصادي في لبنان للذكور والإناث بين عامي 1970 و2014

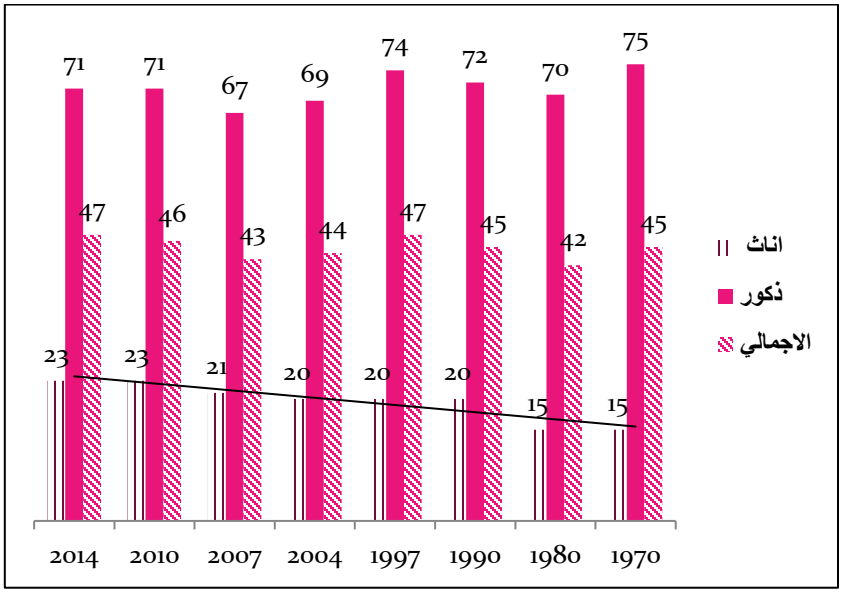

المصدر: بيانات منظمة العمل الدولية، 2017.

إلى أي مدى الفقر والتفاوتات الكبرى هي مصدر قلق؟

منذ العام 2011، ازداد الفقر في لبنان بنسبة 110 في المئة حيث تخطّى عدد الفقراء والمعرّضين للخطر 3.3 مليون نسمة (أكثر من 55 في المئة من السكان)، مما يُنذر بأزمة اجتماعية خطيرة وطويلة الأمد. وذلك علماً أنّ معدّلات الفقر السابقة للنزوح السوري كانت مُرتفعة أصلاً، أي أن حوالي 27 في المئة من السكّان كانوا يعيشون دون مستوى الخط الأعلى للفقر المحدّد بـ 3150 دولار سنوياً للفرد[39]- [40]. ينتج عن ذلك تقلّص للطبقة الوسطى وتركّز الثروات بيد قلّة قليلة من الأغنياء وانخفاض قدرة المجتمعات المحلية المضيفة للنازحين على الصمود في وجه الأزمة.

أبرز المؤشرات

- **1.5 مليون لبناني يعيشون تحت خط الفقر بحسب تقرير البنك الدولي الصادر عام 2016، و1.5 مليون نازح سوري غير محصّن من الفقر[41]**، بالإضافة إلى 320,000 لاجئ فلسطيني في أوضاع صعبة[42]، مما يتطلّب جهوداً حكومية مركّزة وطويلة الأمد للحدّ من هذا الخطر[43].

---

[39] أرقام "مسح ميزانية الأسر للعام 2012"، صادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، متوفّرة على:
http://www.cas.gov.lb/index.php/all-publications-en#households-budget-survey-2012

[40] تقرير صادر عن البنك الدولي:
The World Bank. *Lebanon - Country Partnership Framework for FY17-FY22*. Report. Washington, DC: The World Bank, 2016. 2016. Accessed November 13, 2017. http://documents.worldbank.org/curated/en/111451467996685776/Lebanon-Country-partnership-framework-for-FY17-FY22

[41] 52 في المئة من النازحين السوريين (أكثر من 780.000 نازح) وحوالي 404.000 لبناني يعيشون تحت خط الفقر الأدنى، أي أقل من 2.4 دولار أميركي في اليوم (تمّ تحديد خط الفقر الأدنى في لبنان بـ 2.4 دولار يومياً للفرد وخط الفقر الأعلى بـ 4 دولار يومياً للفرد، من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية في العام 2007).

[42] بحسب خطة الاستجابة للأزمة في لبنان:
Government of Lebanon, and The United Nations. *Lebanon Crisis Response Plan (2017-2020)*. Accessed November 8, 2017. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_542062.pdf.

[43] تقرير صادر عن البنك الدولي:
The World Bank. *Lebanon - Country Partnership Framework for FY17-FY22*. Report. Washington, DC: The World Bank, 2016. 2016. Accessed November 13, 2017. http://documents.worldbank.org/curated/en/111451467996685776/Lebanon-Country-partnership-framework-for-FY17-FY22

- يزيد من خطورة الوضع تركّز **ثلثي النازحين السوريين في المجتمعات اللبنانية الأكثر فقراً**، أي في البقاع والشمال حيث 38 في المئة و36 في المئة من السكان تباعاً يعيشون ما دون الخطّ الأعلى للفقر.

- التركّز القوي للاجئين في المجتمعات اللبنانية الأكثر فقراً يؤدّي إلى **تحوّل في التوازن الديمغرافي، وإلى مجموعة من التأثيرات تنعكس مباشرةً على العمالة، والخدمات الأساسية، والموارد الطبيعية**، مما يزيد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تردياً وهشاشةً.

- **تزايُد عدم المساواة في الدخل بين السكان يساهم في تقلّص الطبقة الوسطى** ويتقاطع مع مؤشرات الفقر مما يُنذر بأزمة اجتماعية. هذا ما يبيّنه مؤشّر "جيني" الذي يدلّ على تركّز الثروة وقد سجّل في لبنان 0.32 للعام 2016. مؤشّر التنمية البشرية للعام 2015 يؤكّد هذا الأمر، إذ سجّل انخفضاً من 0.76 إلى 0.6[44].

- **أخطر ما يلفت في بيانات عدم المساواة في لبنان** هو التفاوتات الكبيرة، ليس على صعيد توزيع الثروة فحسب، بل على صعيد توزيع الأجور أيضاً. ففي حين يُقدّر أن **0.3 في المئة من الراشدين يستحوذون على 48 في المئة من ثروة سكان البلد**، يتبيّن أنّ **2 في المئة من العاملين في القطاع الخاص يحوزون 17 في المئة من مجمل الأجور المُصرّح بها**، في حين أن حصة 59 في المئة من العاملين لا تتخطّى 22 في المئة من مُجمل الأجور[45].

---

[44] بحسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي:
United Nations Development Programme. *Human Development Report 2016*. Report. New York: United Nations Development Report, 2016. 207. 2016. Accessed November 13, 2017. http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf.

[45] بحسب دراسة صادرة عن وزارة المالية اللبنانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
United Nations Development Programme, Lebanese Ministry of Finance. *Assessing Labor Income Inequality in Lebanon's Private Sector*. Reports, 2017. Accessed November 13, 2017. http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/Rep-Pub/DRI-MOF/Thematic%20Reports/Assessing%20Labor%20Income%20Inequality%20in%20Lebanon%E2%80%99s%20Private%20Sector.pdf

- **عدم المساواة ينعكس حتماً على معدّلات الإنفاق للفرد،** إذ يُظهر مؤشرّ "جيني" (0.32)، الذي يقيس عدالة التوزيع، أن 20 في المئة من السكان ينفقون ما نسبته 8 في المئة من إجمالي الاستهلاك، فيما يتفرّد 20 في المئة من السكان ذوي الدخل المُرتفع بـ 40 في المئة من إجمالي الاستهلاك[46].

الشكل الرقم 4: توزيع نسبة الفقراء بحسب المناطق

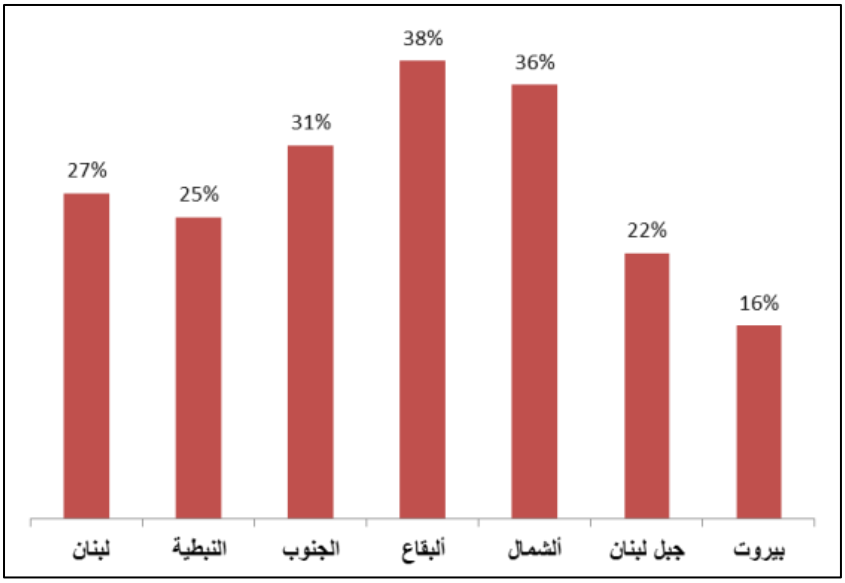

المصدر: مديرية الإحصاء المركزي- البنك الدولي، 2015.

[46] تقرير صادر عن البنك الدولي:
The World Bank. *Lebanon - Country Partnership Framework for FY17-FY22*. Report. Washington, DC: The World Bank, 2016. 2016. Accessed November 13, 2017. http://documents.worldbank.org/curated/en/111451467996685776/Lebanon-Country-partnership-framework-for-FY17-FY22

الشكل الرقم 5: الفقر في لبنان بحسب السكان والجندر

Population in need	TOTAL	Female	Male	Children
Vulnerable Lebanese	1,500,000	745,875	753,938	467,250
Displaced Syrians	1,500,000	781,368	718,632	795,817
Palestine Refugees	320,174	161,688	158,486	122,050
TOTAL	3,320,174	1,688,931	1,631,055	1,385,117

المصدر: خطّة لبنان للاستجابة للأزمة، 2016.

هل ما زال رأس المال البشري ميزة تفاضلية للبنان؟

لبنان المعروف بثروتِه البشرية، يشهد تراجعاً لافتاً في عدد من مؤشّرات التعليم الأساسي ونوعيته وكذلك الاستثمار المُجدي فيه. ويُلاحَظ تأخّر في التحاق الطلاب بالتعليم الابتدائي وخاصةً في المراحل الابتدائية. هذا يعني أنّ عدداً أقل من الأطفال كل عام يلتحق بالمدارس الابتدائية، كما أنّ عدداً أقل يكمل تعليمه حتى المرحلة الثانوية. من ناحية أخرى، يتراجع مستوى التعليم حيث سجّل اللبنانيون نتائج خجولة في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA)، والمفارقة هي تضخّم القطاع التعليمي نسبةً لعدد الطلاب خصوصاً في التعليم الرسمي. وما يزيد الأمر سوءاً طبيعة أزمة النزوح التي أثّرت سلباً على جودة التعليم العام.

أبرز المؤشرات

- **تأخّر لبنان على مستوى الالتحاق بالتعليم الابتدائي** مُسجّلاً نسبة 87 في المئة مقابل 90 في المئة لبلدان الشرق الأوسط. ترافق ذلك مع تدني نسبة إتمام المرحلة الابتدائية: 78 في المئة مقابل متوسط 92 في المئة للمنطقة[47].

[47] قائمة بيانات البنك الدولي:
School enrollment, primary (% net). Accessed November 13, 2017. https://data.worldbank.org/indicator.

- **في 10 سنوات تضاعف تقريباً عدد المتسرّبين من المدارس،** إذ سجلّ التسرّب المدرسي في المرحلة الابتدائية نسب مرتفعةً في لبنان بلغت 8,075 تلميذاً في العام 2014 مقارنة بـ 5,850 تلميذاً في العام 2009 و 4,298 تلميذاً في العام 2004[48].

- **المفارقة الأكبر هي تضخّم القطاع التعليمي العام،** إذ بلغ معدّل التلامذة للأستاذ الواحد 7.3 في القطاع العام مقابل 11.7 في القطاع الخاص، ومعدّل التلامذة للمدارس الرسمية 250 طالباً مقابل معدّل 473 تلميذ في المدارس الخاصة، وهي أرقام متدنيّة تدلّ على هدر المال العام[49].

[48] حول التعليم في لبنان: UNESCO بحسب قائمة بيانات الـ
Early School leavers from primary education. Accessed November 13, 2017.
http://data.uis.unesco.org/?queryid=142

[49] "النشرة الإحصائية للعام الدراسي 2015-2016"، تقرير صادر عن المركز التربوي للبحوث والإنماء ومتوفّر على:
http://www.crdp.org/files/201705100949031.pdf

- **التدنّي في المستوى العام للطلبة** مقلق إذ سجّل لبنان نتائج خجولة في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (PISA) للعام 2015 مقارنةً ببلدان العالم[50] كالتالي: 386 على العلوم، 347 على القراءة و396 على الرياضيات، وضع لبنان في المرتبة 66 من أصل 72 دولة شاركت في الاختبار.

- **هجرة الأدمغة مستمرّة**، إذ يُصنّف لبنان في المرتبة 113 من أصل 144 دولة في العالم من ناحية هجرة الأدمغة، وتزداد نسبة الهجرة خاصةً لدى الجامعيين (44 في المئة)، ما ينعكس سلباً على وفرة اليد العاملة من ذوي المهارات[51]. وتظهر بيانات الجامعة الأميركية في بيروت المقدمة لتصنيف QS للجامعات أن 45 في المئة فقط من خريجي الجامعة يعيشون في لبنان.

- **رغم ذلك، يحافظ لبنان على حضور جيّد على صعيد الأبحاث والتطوير**، إذ يحتلّ المرتبة 91 من أصل 138 دولة على صعيد جودة المؤسسات البحثية العلمية، والمرتبة 75 على صعيد استثمار الشركات في الأبحاث والتطوير[52].

الشكل الرقم 6: نسب الرسوب في التعليم الابتدائي لدى الذكور ***في لبنان مقارنة مع البلدان العربية والعالم***

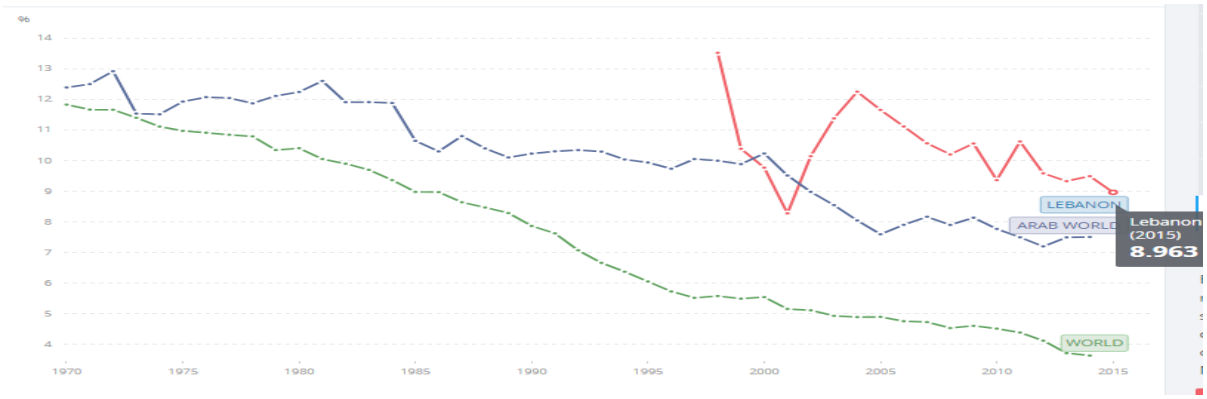

المصدر: بيانات البنك الدولي، 2017.

[50] تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:
OECD, *PISA - Results in Focus*, report (OECD, 2016), 5, 2016, accessed November 13, 2017, https://www.oecd.org/pisa/pisa-2015-results-in-focus.pdf.

[51] idem

[52] تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي:
World Economic Forum. *The Global Competitiveness Report: 2016–2017*. Geneva: World Economic Forum, 2016. Accessed November 8, 2017. https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2016-2017-1.

الشكل الرقم 7: نسب الرسوب في التعليم الابتدائي لدى الإناث في لبنان مقارنة مع البلدان العربية والعالم

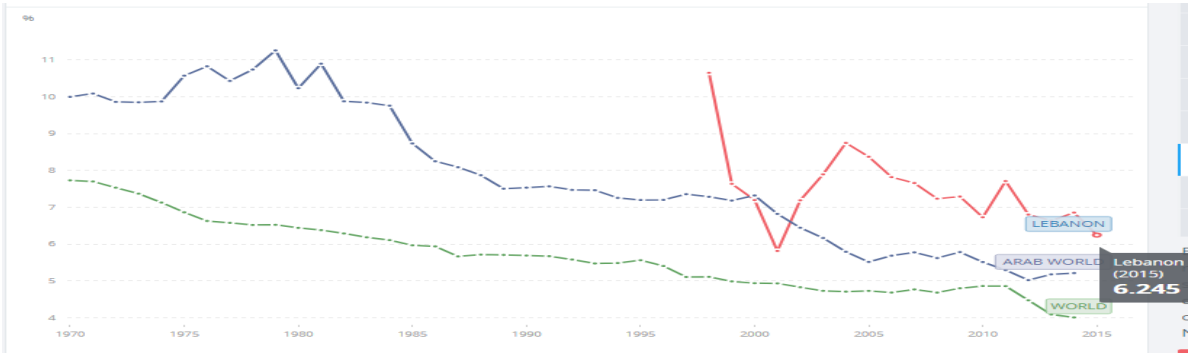

المصدر: بيانات البنك الدولي، 2017.

هل البيئة حقاً في خطر؟

منذ تموز 2015، يشهد لبنان أزمة حادة في إدارة ملفّ النفايات حمَلَت معها نتائج كارثية على مُستوى البيئة والصحة، لا سيّما مع ازدياد المطامر غير الشرعية ومراكز حرق النفايات قرب الأماكن السكنية. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تلوّث الهواء والأنهُر وصل إلى نِسَب مُرتفعة تؤثّر على الصحة العامة وتؤدّي إلى ارتفاع كلفة الفاتورة الصحية، الأمر الذي ينعكس سلباً على دور لبنان الذي بات يُعتبر بلداً مصدّراً للتلوّث. جميع الخُطط الوطنية التي أُعدّت فشلت في الوصول إلى النتائج المرجوّة، وهذا ما عكسه مؤشّر الأداء البيئي الذي خسر 3 مراكز بين العامين 2014 و2016[53]. إنّ السياسات البيئية شبه المعدومة والتراكمات "القاتلة" تُنذر بتفاقم الأزمة البيئية.

أبرز المؤشرات

- **أزمة النفايات**: إنّ الطمر العشوائي للنفايات الصلبة (دون فرز) في بلد ينتج 2.5 مليون طن من النفايات الصلبة سنوياً وارتفاع عدد المطامر في المناطق السكنية والساحلية، له نتائج كارثية محلياً. يُهدّد التلّوث في لبنان البيئة في البلدان المحيطة بالمتوسط، حيث تقضي النفايات المطمورة في

[53] بحسب مؤشر الأداء البيئي:
"Data." Environmental Performance Index. 2016. Accessed November 14, 2017. http://epi.yale.edu/country-rankings.

البحر على الثروة السمكية والحياة البحرية وتُساهم في الاحتباس الحراري. ويرفع حرق النفايات نسبة المواد السامة في الهواء بين 98 و 144 في المئة[54]، لتُشكل تهديداً مباشراً لصحة اللبنانيين.

- **تدهور نوعية الهواء؛** في العام 2016، احتلّ لبنان المرتبة 118 من أصل 180 دولة في مؤشّر نوعية الهواء، مما يزيد خطر التعرّض للأمراض التنفّسية والسرطانية ذات كلفة العلاج المرتفعة.

- **تلوّث غير مسبوق لمياه الشفة والأنهر،** إذ تُعتبر مياه الشفة في لبنان غير صالحة للشرب بحيث يحتلّ لبنان المركز 105 على 180 دولة، مما يستلزم إنشاء ومُعالجة شبكات مياه الشفة وتأمين وصولها إلى كافة السكان مع احترام كافة معايير الصحة. خلال السنوات الأربع الماضية، سُجّل في بلدة القرعون البقاعية وجود 92 حالة إصابة بمرض السرطان[55]. عدد الإصابات مُرشّح للازدياد، نتيجة تلوّث مجرى نهر الليطاني بسبب تحويل شبكات الصرف الصحي إليه، فضلاً عن المرامل والمخلّفات الصناعية. وتصل نسبة العكر في مياه هذا النهر إلى أكثر من 300 في المئة في حين أن النسبة المسموح بها لا تتجاوز 33 في المئة كحدّ أقصى.

- **الزراعة في خطر**: تلوث مياه الأنهر حوّل القطاع الزراعي إلى قطاع في أزمة، حيث تهدّد مياه الأنهر الملوثة سلامة وجودة المنتجات الزراعية اللبنانية.

- **التلوث الناجم عن استخدام الطاقة لإنتاج الكهرباء**: ترتفع نسبة ثاني أوكسيد الكربون بشكل كبير في كل كيلووات من الكهرباء المُنتجة، حيث يحتلّ لبنان المرتبة 171 من أصل 180 دولة[56].

- **الفاتورة الصحية مرتفعة نتيجة تدهور البيئة**: تضاعف الإنفاق على الصحة في لبنان (من 361 دولاراً للفرد في عام 1995 إلى 621 دولاراً في عام 2011)، متجاوزاً الإنفاق الوسطي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبالغ 220 دولاراً[57]، وذلك بسبب ارتفاع خطر الإصابة بمرض

---

[54] بحسب د. نجاة صليبا، مديرة مركز الحفاظ على الطبيعة في الجامعة الأميركية في بيروت نقلاً عن مقال نشر في الوكالة الوطنية للإعلام: http://nna-leb.gov.lb/en/show-news/58657/Lebanon-suffers-pollution-by-land-sea-and-air-Citizens-39-average-age-down-by-25

[55] "معالجة تلوّث الليطاني : 4.4 12 آب 2016، النهار، ملايين دولار لكل كيلومتر"

[56] بحسب مؤشر الأداء البيئي:
"Data." Environmental Performance Index. 2016. Accessed November 14, 2017. http://epi.yale.edu/country-rankings.

[57] تقرير عن النفقات الصحية في لبنان:

السرطان بشكل أساسي، بالإضافة إلى مشاكل الجهاز الهضمي والجهاز التنفّسي والأمراض البكتيرية التي يسببّها تدهور وضع البيئة وسلامة الغذاء في لبنان.

الشكل الرقم 8: مؤشّر الأداء البيئي للبنان للعام 2016

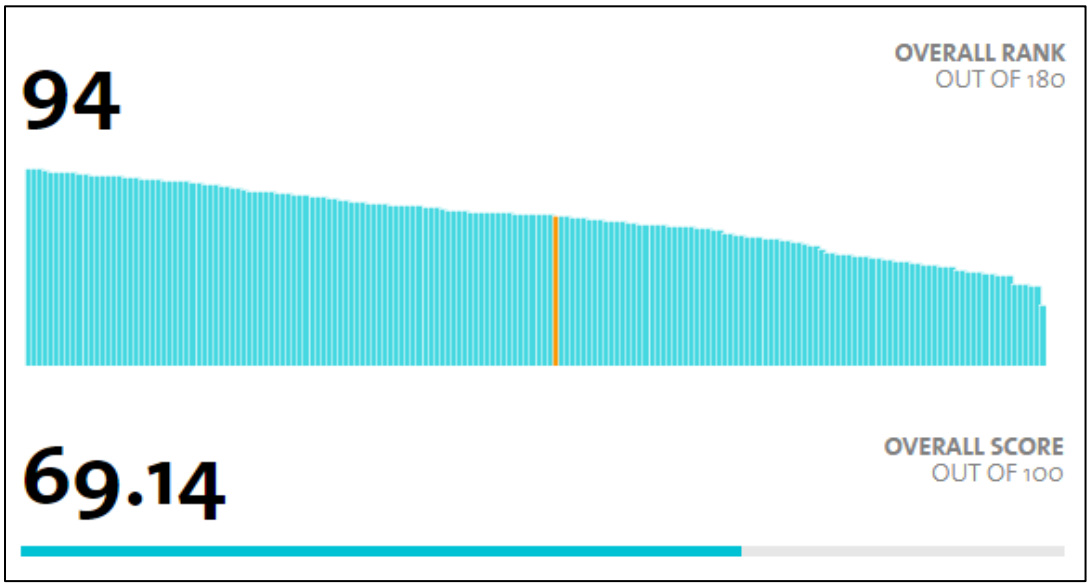

المصدر: مؤشّر الأداء البيئي، 2016.

"Health Expenditures Increased by 70 percent in 16 years" Lebanon Opportunities. 2015: http://www.businessnews.com.lb/cms/Story/StoryDetails.aspx?ItemID=5251

أي آثار طويلة الأمد لأزمة النزوح على التنمية في لبنان؟

لبنان هو البلد المُضيف الأوّل للنازحين القادمين من سوريا، حيث يُقدّر النازحون منذ العام 2011 بثلث سكان لبنان، أي حوالي 1.5 مليون نازح، من ضمنهم 1.07 مليون نازح مسجّل لدى وكالات الأمم المتحدة. إلى جانب ارتفاع عدد السكان بنسبة 30 في المئة منذ بدء الأزمة، اللافت هو أنّ لبنان يسجّل أعلى نسبة نازحين مسجّلين للفرد (1000/173)، مقارنة مع ثاني دولة مضيفة للنازحين أي الأردن (1000/89) تليه تركيا (1000/35)[58]. هذا ما يؤدّي إلى خطر في التوازن الديمغرافي وتأثير طويل الأمد على الموارد الاقتصادية الأساسية، ويزيد حاجة لبنان إلى تمويل لا يستهدف فقط الجانب الإنساني من الأزمة، بل يطال الاستثمار في البنى التحتية والخدمات الأساسية.

أبرز المؤشرات

- **تُقدّر خسارة اقتصاد لبنان بحوالي 14.4 مليار دولار أميركي منذ بداية الأزمة السورية**[59]. وتؤثّر هذه الأزمة على التنمية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المديين القصير والبعيد. **على المدى القصير** (2011-2016)، يُلاحظ أنّ أزمة النزوح أنتجت فجوة متزايدة بين العرض والطلب على المرافق والخدمات العامة الأساسية مثل الصحة، والتعليم، والطرقات والبنى التحتية، وأدّت إلى ارتفاع كلفة الخدمات العامة إلى حوالي 400 مليون دولار[60]. ومن أبرز ما يُسجّل[61]:

---

[58] بحسب المعطيات الصادرة عن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون:
Syria Regional Refugee Response. Accessed November 15, 2017. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122.

[59] بحسب تقرير صادر عن البنك الدولي:
The World Bank. *Lebanon - Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict (Report No. 81098-LB)*. Report. 3. September 20, 2013. Accessed November 8, 2017. http://documents.worldbank.org/curated/en/925271468089385165/pdf/810980LB0box379831B00P14754500PUBLIC0.pdf

[60] على سبيل المثال، ازداد الطلب على المياه بنسبة 28 في المئة، وتفاقم العجز المالي لدى المستشفيات العامة وقد وصل إلى حدود 15 مليون دولار منذ بدء الأزمة نتيجة ارتفاع عدد المستفيدين من الخدمات الصحية وازدياد الإصابة بالأمراض (بحسب أرقام وزارة الصحة العامة في لبنان).

[61] بحسب خطة الاستجابة للأزمة في لبنان:
Government of Lebanon, and The United Nations. *Lebanon Crisis Response Plan (2017-2020)*. Accessed November 8, 2017. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_542062.pdf.

- زيادة الإنفاق الحكومي على ملف إدارة النفايات بنسبة 40 في المئة منذ العام 2011.
- ارتفاع قيمة فاتورة استشفاء النازحين السوريين غير المدعومة إلى 18 مليون دولار أميركي.
- ارتفاع كلفة استخدام الطاقة إلى 580 مليون دولار أميركي عام 2014 مقارنة بـ 500 مليون دولار عام 2012.
- ازدياد نسبة المياه الآسنة والتلوّث من 8 إلى 14 في المئة منذ عام 2011، مع العلم أنّ فقط 8 في المئة من مياه الصرف الصحي معالجة.

- **أما بالنسبة للانعكاسات الطويلة الأمد على القطاعات الحيويّة،** يُواجه لبنان بصعوبة تبعات الأزمة السورية وانعكاسها على القطاعات الحيويّة المنتجة.

- **في قطاع البيئة، قدّرت كلفة الضرر البيئي نتيجة النزوح بحوالي 36 مليون دولار للعام 2016 وحده،** إضافة إلى ارتفاع انبعاثات الملوّثات في الهواء بنسبة 20 في المئة مما أدّى الى زيادة الأمراض، فضلاً عن مشكلة إزالة المساحات الخضراء والغابات لصالح زيادة مساحة الأراضي المستخدمة عشوائياً لإنشاء مخيمات للنازحين.

- **في قطاع الطاقة،** وبالرغم من العجز الذي تُعاني منه مؤسسة كهرباء لبنان، فإن **الولوج غير الشرعي إلى الشبكة وصل** إلى 36 في المئة في الشمال، و82 في المئة في بيروت وجبل لبنان، أي بمعدّل إجمالي يصل **إلى 45 في المئة،** مما ضاعف استهلاك الطاقة وكلفة الصيانة والحاجة إلى إنتاج اضافي غير مدفوع الكلفة مما يفاقم عجز هذا القطاع.

- **في قطاع المياه،** 25 في المئة من اللبنانيين لا يستفيدون من شبكات المياه العامة. وبحسب الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه[62]، يصل الطلب في لبنان إلى 1,500 مليون متر مكعب من المياه سنوياً، في حين تؤمّن الدولة فقط 900,000 مليون متر مكعب، أي بعجز يقدّر بـ 40 في المئة، وقد **ازداد الطلب على المياه بنسبة 28 في المئة منذ العام 2011[63] نتيجة أزمة النزوح.**

[62] "الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه "المياه: حق لكل مواطن، مورد لكل الوطن" أقرّت في مجلس الوزراء في آذار 2012

[63] بحسب خطة الاستجابة للأزمة في لبنان:
Government of Lebanon, and The United Nations. *Lebanon Crisis Response Plan (2017-2020)*. Accessed November 8, 2017. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_542062.pdf.

- **في قطاع الزراعة:** إنّ تواجد حوالي 2 مليون من السكان في حالة فقر على 10.3 في المئة من مساحة لبنان يؤديّ إلى **تدهور حالة الأراضي الزراعية وتزايد تلوث المياه المستخدمة في الري**ّ بسبب التصريف العشوائي لمياه الصرف الصحي حيث تواجُد النازحين. إذ تُقدّر زيادة عدد المخيمات غير الشرعية على الأراضي اللبنانية بـ 80 في المئة بعد العام 2014.

- **حاجة لبنان إلى التمويل الخارجي**: في حين قدّرت حاجة لبنان إلى التمويل الخارجي بـ 2.48 مليار دولار أميركي للفترة 2015-2016، فإنّها **مُرشّحة للارتفاع إلى 2.75 مليار دولار أميركي كمتوسط للفترة 2017-2020**، بسبب الضغط التي تواجهه الدولة وأجهزتها لتوفير خدمات إضافية[64].

- والجدير بالذكر أنّه **لم يتمّ تمويل إلا 49 في المئة من المبالغ التي يحتاجها لبنان لمواجهة تبعات النزوح خلال العام 2015**[65]. وتحوّلت صعوبة التمويل إلى تحدٍّ بحدّ ذاته، **فحتى تاريخ 27 تموز 2017 لم يتمّ تمويل إلا 18 في المئة من المبالغ المطلوبة للعام 2017** بحسب مصادر الأمم المتحدة[66]، علماً أنّ التمويل المطلوب لتحقيق الاستقرار والمساعدات الإنسانية قد ارتفع أصلاً بنسبة 10 في المئة عن عام 2016 نتيجة لزيادة عدد السكان المستهدفين وتفاقم حالات الفقر لدى النازحين والمجتمعات المضيفة.

- **إنّ آثار أزمة النزوح على لبنان كبيرة وطويلة الأمد**، ففي حين يستهدف التمويل المطلوب 1.5 مليون نازح من سوريا، تحتاج المجتمعات المحلية المضيفة إلى دعم إضافي يطال 1.4 مليون لبناني بشكل غير مباشر[67]. وما يزيد الأمر تعقيداً وخطورة، أنّ 79 في المئة من النازحين من سوريا هم من النساء والأطفال[68]، أي الشريحة الأكثر تهميشاً وحاجة، مما يرتّب توفير حجم أكبر

---

[64] idem
[65] Idem
[66] بحسب المعطيات الصادرة عن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/c
Syria Regional Refugee Response. Accessed November 15, 2017. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122.
[67] تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:
UNDP. "Lebanon Environmental Assessment of the Syrian Conflict & Priority Interventions". 2014. Accessed November 15, 2017. http://www.undp.org/content/dam/lebanon/docs/Energy%20and%20Environment/Publications/EASC-WEB.pdf
[68] بحسب خطة الاستجابة للأزمة في لبنان:

من الخدمات الاجتماعية والرعائية والصحية، وينتج عنه ثقل إضافي على كاهل الدولة وزيادة في التحديات وضرورة الاستجابة لها سريعاً.

الشكل الرقم 9: توزيع المقيمين في لبنان

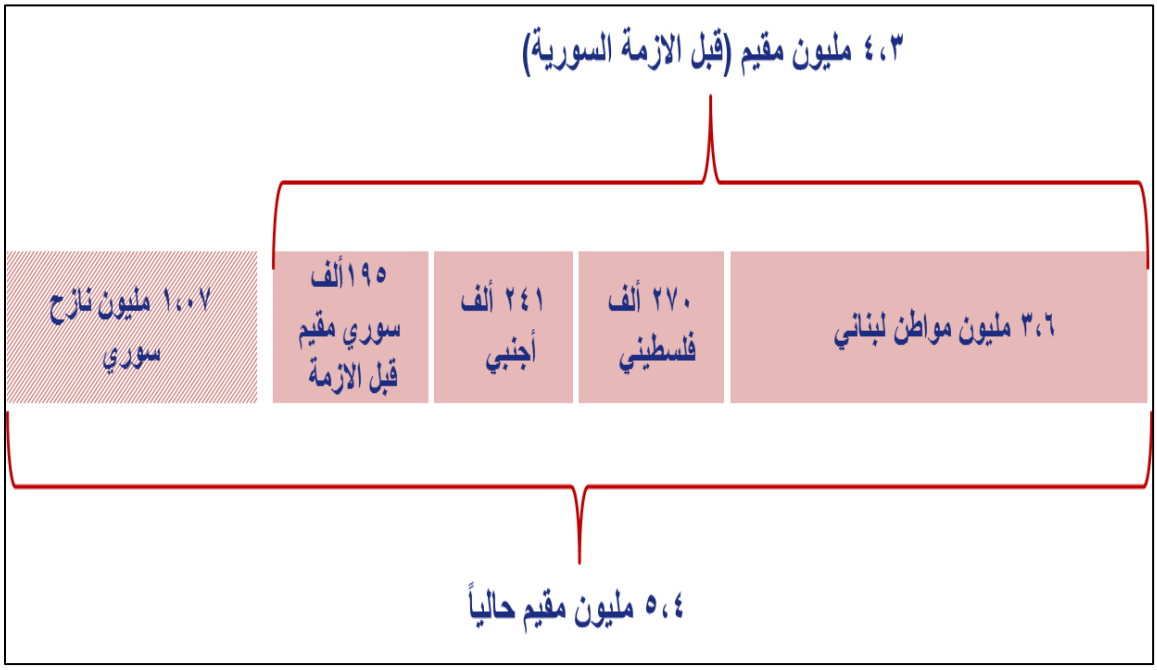

المصدر: مؤسسة البحوث والاستشارات، 2016.

Government of Lebanon, and The United Nations. *Lebanon Crisis Response Plan (2017-2020)*. Accessed November 8, 2017. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_542062.pdf.

الشكل الرقم 10: الحاجة إلى تمويل خارجي لمواجهة أزمة النزوح

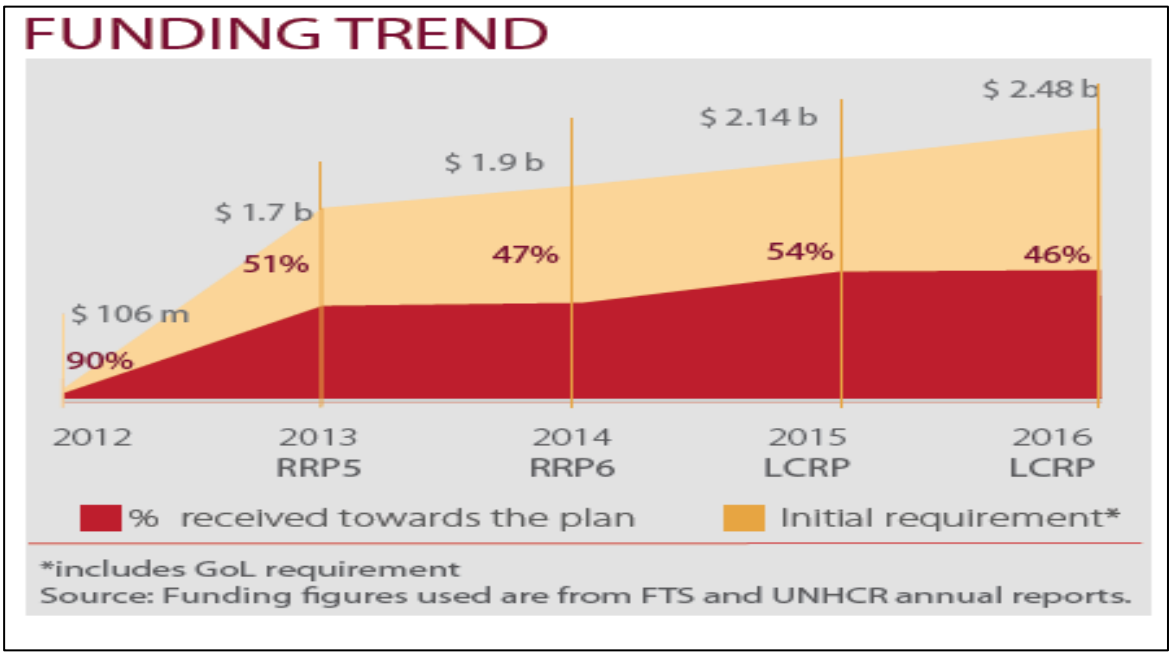

المصدر: خطّة لبنان للاستجابة للأزمة، 2016.

هل الخروج من الأزمة ممكن في ظلّ غياب دولة قادرة؟

إنّ تحفيز المناخ الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة متعذّرٌ من غير دولة قادرة ذات جهوزية عالية على مستوى الجهاز البشري. مؤشرات الحوكمة تصنّف لبنان من بين الدول "الفاشلة" Failed State التي لم تستطع خلق دينامية العودة إلى النمو وتحقيق التنمية المستدامة، حيث بقي أداؤها دون المستوى المطلوب الأمر الذي يُنبئ بإطالة عمر الأزمة. وفي حين تتجه معظم الدول العربية إلى وضع رؤية وطنية تواكب أهداف التنمية المستدامة لأفق 2030، يفتقر لبنان إلى هذه الرؤية بفعل غياب القرار السياسي والجمود المؤسّسي. ومع ارتفاع مؤشّرات الفساد بحيث دخل لبنان منتدى الدول الأكثر فساداً في العالم[69][70].

[69] احتلّ لبنان المركز 100/28 للعامين 2015 – 2016 (يُقاس هذا المؤشر من 0 الأكثر فساداً إلى 100 الأكثر نزاهة)

[70] بحسب مؤشر منظمة الشفافية الدولية:

"Lebanon," Transparency International, accessed November 10, 2017, https://www.transparency.org/country/LBN

اختلّ العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن بشكل خطير، كل هذا يزيد الهوّة عمقاً ويؤثّر سلباً على مناخ الأعمال والاستثمار. وما دامت الدولة اللبنانية لم تبادر بعد إلى بلورة سياسات عامة تُعزز القدرة على مواجهة الأزمات الطويلة الأمد، والتخطيط والاستشراف، وتوفير البيئة القانونيّة والمؤسسيّة لذلك، لن يكون من السهل استعادة عجلة النمو وتطوير الأعمال وعودة لبنان إلى المنافسة على الصعيدين الاقليمي والدولي.

أبرز المؤشرات

- **الدولة هي المشغّل الأكبر**، إذ تشكّل الوظائف على المستوى المركزي 13 في المئة من سوق العمل، أي 180,000 موظف (15,500 في الإدارات العامة، 29,000 أستاذ، و26,000 في المؤسسات العامة)[71].

- **كلفة الوظيفة العامة فاقت 35 في المئة من إجمالي نفقات الدولة لعام 2015**[72]، وتزيد هذه النسبة عن متوسّط البلدان العربية (30 في المئة) وهي قياسية مقارنةً بمتوسّط بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث لا تتعدّى 14 في المئة. مع العلم أن نسب الشغور المعلنة في الخدمة العامة المدنيّة تصل إلى 70 في المئة وفق دراسة نشرتها وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية عام 2011. **المفارقة المقلقة** أن هذه الأرقام لا تشمل تحويلات الدولة لأجور العاملين في بعض المؤسسات العامة والقطاع البلدي ولمقدّمي الخدمات.

- **قيود كثيرة تُربك الأداء الحكومي** أبرزها غياب الموازنات المقرّة في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2016، تعاظم الكتل المالية الثلاث لتستحوذ على أكثر من 76 في المئة من الإنفاق العام في نهاية عام 2015 (رواتب وأجور، خدمة الدين، وتحويلات مؤسسة كهرباء لبنان). وهذا يعني **تقلّصاً**

[71] رولا رزق أزعور، "كلفة الموظفين في الحكومة المركزية اللبنانية"، مجلة السادسة، العدد 4، تشرين الأول 2013

[72] تقرير مرصد المالية العامة الصادر عن وزارة المالية اللّبنانية 2016:
Public Finance Monitor. Report. December 2016. Accessed November 8, 2017. http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/Rep-Pub/DRI-MOF/PFR/Public%20Finance%20Monitor/Monthly%20PFM%20-%20December%202016%20-%20Final%20Version.pdf

خطيراً في نفقات التشغيل والاستثمار وبالتالي في قدرة الدولة على تنفيذ المشاريع. وبلغة أبسط: تدفع الدولة للعاملين فيها من دون توفّر اعتمادات كافية للعمل[73].

- **تراجُع فعاليّة الأداء الحكومي** كما تصنّفه مؤشرات البنك الدولي، إذ **انخفض من 45 نقطة عام 2010 حتى 38 عام 2015**، وبقي دون مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للفترة عينها[74]. ترافق ذلك مع تزايد مفاعيل الطائفية في التوظيف في القطاع العام[75]، التي تبلغ تكلفتها السنوية 9 في المئة من إجمالي الناتج المحليّ كما يشير التشخيص المنهجي الذي وضعه البنك الدولي (2016). **ويسجل لبنان نسبة فساد قياسية** في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[76] (92 في المئة من اللّبنانيين يعتبرون أن نسبة الفساد ارتفعت في السنوات الأخيرة)، وهشاشة في البنى التحتية (14)، وبيروقراطية إدارية مكبِّلة (11.1)، وتدهوراً في جودة السياسات العامة (8.9)، وقلّة الابتكار (4.7).

- **نوعية السياسات العامة** سجلت تدهوراً بين العامين 2006 و2016، لا سيّما على مستوى نوعية مسار السياسات، ونوعية الخدمات العامة وشموليتها.

- ينتج عن ذلك **مستويات منخفضة جداً لثقة المواطنين بصانعي القرار**، إذ يحتلّ لبنان المرتبة 125 من أصل 144 دولة، مما يزيد الهوّة أكثر فأكثر.

- **كلها مؤشرات تنعكس على مناخ الأعمال والاستثمار[77] وعلى صورة لبنان في العالم**، وقدرته على استقطاب الرساميل والمشاريع المُنتجة والمُحركة للاقتصاد.

---

[73] idem

[74] بحسب مؤشر الحوكمة الصادر عن البنك الدولي:
The World Bank, *World Governance Indicators*. Accessed November 8, 2017. http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

[75] حدّد تقرير البنك الدولي الحوكمة الطائفية في الوظيفة العامة في لبنان على أنها استيلاء على الموارد من قبل نخبة تختبئ تحت ستار الطائفية.

[76] بحسب تقرير منظّمة الشفافية الدولية:
Pring, Coralie. *People and Corruption: Middle East and North Africa Survey 2016*. Report. Transparency International, 2016. 5.

[77] تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي:
World Economic Forum. *The Global Competitiveness Report: 2016–2017*. Geneva: World Economic Forum, 2016. Accessed November 8, 2017. https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2016-2017-1.

- **اجتماع هذه المؤشرات يقلّص حظوظ لبنان في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة** المرتكز حول المؤسسات القادرة والفعّالة، خلافاً لبلدان عربية أخرى تحرز تقدّماً في هذا المجال.

- **كلها مؤشرات مقلقة** تدعو للتفكير العميق، **وتستدعي بالضرورة تغييراً في مقاربة الإدارة العامة،** نحو إدارة عصريّة متكافئة للتوظيف على أساس الجدارة والمهارة وتطوير مستمر للكفايات.

الشكل الرقم 11: تدهور فعاليّة الأداء الحكومي في لبنان

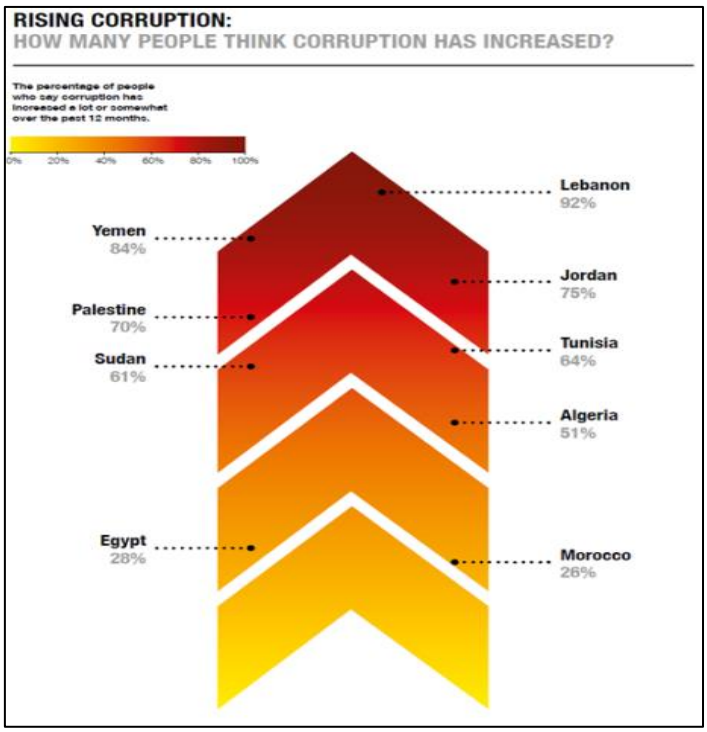

المصدر: منظّمة الشفافية الدولية، 2016.

الشكل الرقم 12: المعوقات الأساسية لمناخ الأعمال في لبنان

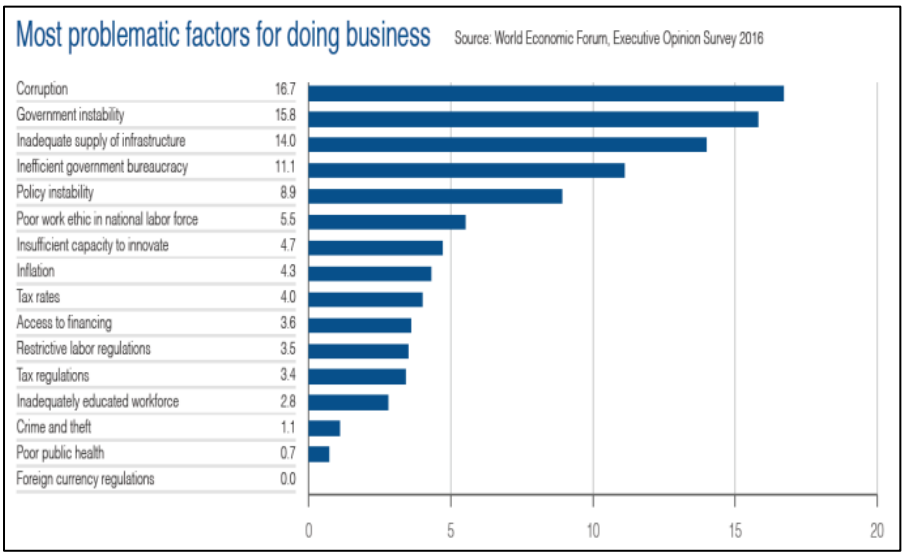

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، 2016-2017.

الجدول الرقم 3: حضور لبنان الدولي

ما تقدّمه المؤشرات الاقتصادية والتنموية في التقارير الوطنية والدولية حول لبنان لا يوحي بالتفاؤل للمرحلة المقبلة. فبعد أن شهد لبنان حروباً ومراحل عدم استقرار سياسي وأمني وتصدّع العقد الاجتماعي، تراجع "وزن" لبنان على الساحة الاقليميّة والدوليّة تراجعاً دراماتيكياً منذ فترة، وصل فيها إلى دولة عديمة الوزن تخضع لتدخل جهات خارجية عدّة. منذ فترة طويلة، عجز لبنان عن فرض أي مرشح لأي منصب رفيع في المحافل الدولية، وذلك في ظلّ غياب آلية واضحة وشفافة لدعم أي لبناني يطمح للوصول إلى منصب دولي أو إقليمي ليساهم في إيصال موقف لبنان وليؤثر في عملية بلورة القرارات المصيريّة ذات التأثير المباشر والقوي على الاقتصاد والتنمية المستدامة في لبنان. هذا مع العلم أنّ هجرة الأدمغة من لبنان قد شكّلت خزاناً بشرياً من الطاقة الاغترابيّة التي تستطيع، إذا وظّفت في سياق توجه رسمي في خدمة لبنان ومواطنيه، أن تساهم بجدّية في نهوض لبنان. أخيراً، إنّ بناء دولة قادرة منفتحة مرنة مواكبة للتحديث والتطوّر وتعزيز ثقة المواطنين. فالدولة هي المرجع والإطار الأكثر ملاءمة لمسارات النمو بحيث توفر البيئة الصحيحة لنمو النشاط الاقتصادي وتوفير الدعم، من خلال الخدمات ذات الجودة العالية، حين يعجز الاقتصاد عن خلق توازنات اجتماعية بين مختلف

الشرائح. يفرض اعتماد هذا التوجه الانتقال من ذهنية المحاصصة الطائفية والسياسية "المهيمنة"، الى اصطفاف جديد من أجل بناء وتحديث الدولة.

قائمة المراجع

"Association of Lebanese Industrials Indicators." Association of Lebanese Industrials. Accessed November 10, 2017. http://www.ali.org.lb/ar/news/ali-mwshrt

"Data." Environmental Performance Index. 2016. Accessed November 14, 2017. http://epi.yale.edu/country-rankings.

Early School Leavers from primary education. Accessed November 13, 2017. http://data.uis.unesco.org/?queryid=142

Eric, Le Borgne, and Thomas James Jacobs. *Lebanon – Promoting Poverty Reduction and Shared Prosperity: Systematic Country Diagnostic*. Report. World Bank, 2016. Accessed November 12, 2017. http://documents.worldbank.org/curated/en/951911467995104328/Lebanon-Promoting-poverty-reduction-and-shared-prosperity-systematic-country-diagnostic

GDP growth, (annual %). Accessed November 13, 2017. https://data.worldbank.org/indicator.

Government of Lebanon, and The United Nations. *Lebanon Crisis Response Plan (2017-2020)*. Accessed November 8, 2017. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_542062.pdf.

"Health Expenditures Increased by 70 percent in 16 years" Lebanon Opportunities. 2015. Accessed November 13, 2017. http://www.businessnews.com.lb/cms/Story/StoryDetails.aspx?ItemID=5251

Household consumption, (annual % of GDP). Accessed November 13, 2017. https://data.worldbank.org/indicator

International Monetary Fund. *Lebanon - Selected Issues (IMF Country Report No. 17/20)*. Report. 7. January 2017. Accessed November 8, 2017. http://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2017/eng/assets/cr1720.pdf.

International Monetary Fund, *Lebanon Staff Report for the 2011 Article IV Consultation*, 10 January 2012, http://www.finance.gov.lb/en-

us/Finance/Rep-Pub/RI-MLI/Reports%20Issued%20by%20Multilateral%20Institutions/English/2011%20Article%20IV-%20Lebanon-%20Staff%20Report.pdf

Investment In Transport with Private Participation (current US$). Accessed November 13, 2017. https://data.worldbank.org/indicator.

Lebanese Ministry of Finance. *Debt and Debt Markets*. Report. Issue no.41. Quarter II, 2017. Beirut: Lebanese Ministry of Finance, 2017. 2. 2017. Accessed November 15, 2017. http://finance.gov.lb/en-us/Finance/PublicDebt/DebtReports/Documents/Debt%20and%20Debt%20Market%20Reports%20QII%202017.pdf.

Net investment in nonfinancial assets, (% of GDP). Accessed November 13, 2017. https://data.worldbank.org/indicator

"Network Readiness Index." World Economic Forum. Accessed November 14, 2017. http://reports.weforum.org/global-information-technology-report-2015/network-readiness-index/

OECD, *PISA - Results in Focus*, report, 5, 2016, accessed November 13, 2017, https://www.oecd.org/pisa/pisa-2015-results-in-focus.pdf.

Pring, Coralie. People and Corruption: Middle East and North Africa Survey 2016. Report. Transparency International, 2016. 5.

"Public Finance Monitor". Report. December 2016. Accessed November 8, 2017. http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/Rep-Pub/DRI-MOF/PFR/Public%20Finance%20Monitor/Monthly%20PFM%20-%20December%202016%20-%20Final%20Version.pdf

School enrollment, primary (% net). Accessed November 13, 2017. https://data.worldbank.org/indicator

Syria Regional Refugee Response. Accessed November 15, 2017. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122.

The World Bank. *Doing Business 2017*. Report. Washington, DC: The World Bank, 2017. 219. 2017. Accessed November 10, 2017. http://www.doingbusiness.org/~/media/WBG/DoingBusiness/Documents/Annual-Reports/English/DB17-Report.pdf

The World Bank, *World Governance Indicators*. Accessed November 8, 2017. http://info.worldbank.org/governance/wgi/#home

The World Bank. *Lebanon - Economic and Social Impact Assessment of the Syrian Conflict (Report No. 81098-LB)*. Report. 3. September 20, 2013. Accessed November 8, 2017. http://documents.worldbank.org/curated/en/925271468089385165/pdf/810980LB0box379831B00P14754500PUBLIC0.pdf

United Nations Development Programme. *Lebanon Environmental Assessment of the Syrian Conflict & Priority Interventions*, 2014. Accessed November 15, 2017. http://www.undp.org/content/dam/lebanon/docs/Energy%20and%20Environment/Publications/EASC-WEB.pdf

United Nations Development Programme. H*uman Development Report 2016*. Report. New York: United Nations Development Report, 2016. 207. 2016. Accessed November 13, 2017. http://hdr.undp.org/sites/default/files/2016_human_development_report.pdf.

United Nations Development Programme, Lebanese Ministry of Finance. *Assessing Labor Income Inequality in Lebanon's Private Sector*. Reports, 2017. Accessed November 13, 2017. http://www.finance.gov.lb/en-us/Finance/Rep-Pub/DRI-MOF/Thematic%20Reports/Assessing%20Labor%20Income%20Inequality%20in%20Lebanon%E2%80%99s%20Private%20Sector.pdf

World Economic Forum. *The Global Competitiveness Report 2015–2016*. Report. Geneva: World Economic Forum, 2015. Xiii. Accessed November 10, 2017. http://reports.weforum.org/global-competitiveness-report-2015-2016/

The World Bank. *Lebanon - Country Partnership Framework for FY17-FY22*. Report. Washington, DC: The World Bank, 2016. 2016. Accessed November 13, 2017. http://documents.worldbank.org/curated/en/111451467996685776/Lebanon-Country-partnership-framework-for-FY17-FY22.

The World Bank. *Lebanon Economic Monitor: The Great Capture*. Report. Washington, DC: The World Bank, 2015. 32. 2015. Accessed November 13, 2017. http://documents.worldbank.org/curated/en/397721468185952923/pdf/101022-WP-PUBLIC-disclosed-11-18-4am-DC-time-11am-Beirut-Box393257B-The-World-Bank-LEM-Fall-2015.pdf.

World Economic Forum. *The Global Competitiveness Report: 2015–2016*. Geneva: World Economic Forum, 2015. Accessed November 8, 2017. http://www3.weforum.org/docs/gcr/2015-2016/Global_Competitiveness_Report_2015-2016.pdf.

World Economic Forum. *The Global Competitiveness Report: 2016–2017*. Geneva: World Economic Forum, 2016. Accessed November 8, 2017. https://www.weforum.org/reports/the-global-competitiveness-report-2016-2017-1.

أرقام "مسح ميزانية الأسر للعام 2012"، صادرة عن إدارة الإحصاء المركزي، متوفّرة على:
http://www.cas.gov.lb/index.php/all-publications-en#households-budget-survey-2012

"مؤشرات مقلقة: نظام التقاعد في لبنان"، مجلة السادسة العدد الرابع، المتوفّر على:

http://www.institutdesfinances.gov.lb/english/article.aspx?pageid=6464

"اللبنانيون والمال"، تقرير، صادرة عن معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ومتوفّر على:

http://www.institutdesfinances.gov.lb/english/publication.aspx?pageid=3530

"النشرة الإحصائية للعام الدراسي 2015-2016"، تقرير صادر عن المركز التربوي للبحوث والإنماء ومتوفّر على: http://www.crdp.org/files/201705100949031.pdf

الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه "المياه: حق لكل مواطن، مورد لكل الوطن" أقرّت في مجلس الوزراء في آذار 2012

رولا رزق أزعور، "كلفة الموظفين في الحكومة المركزية اللبنانية"، مجلة السادسة، العدد 4، تشرين الأول 2013

فريق العمل الذي أعدّ هذا التقرير

تمّ إعداد هذا التقرير من قبل فريق عمل معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، وهو مؤلّف من:

- السيدة بسمة عبد الخالق.
- السيدة سابين حتم.
- الاستاذ إسكندر البستاني.

راجع التقرير الدكتور المحاضر في جامعة القديس يوسف نزار حريري.

أشرفت على إعداد التقرير رئيسة المعهد السيدة لمياء المبيض بساط.

من سلسة تقارير المعهد المالي

يمكن نسخ محتوى هذا التقرير أو تنزيله أو طباعته لاستخدامكم الشخصي. ويمكن اقتباس مقتطفات منه في الوثائق أو المدوّنات أو المواقع الإلكترونية أو أي مادة أخرى شرط ذكر المصدر: **"أرقام ومؤشرات مُقلقة حول لبنان"، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي – وزارة المالية اللّبنانية - 2018.**

يمكن توجيه الطلبات للاستخدام العام أو التجاري إلى العنوان التالي:

institute@finance.gov.lb

هذا التقرير مُتاح رقمياً، إلى جانب منشورات أخرى للمعهد، على الموقع التالي:
www.institutdesfinances.gov.lb

© جميع الحقوق محفوظة لمعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي – وزارة المالية – 2020